Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518
Volume 5(2), February 2018

Article History

Received/Geliş	Accepted/Kabul	Available Online/Yayınlanma
1/12/2017	11/01/2018	1/02/2018

مصادر التمويل وأثرها على التجارة الخارجية في السودان- دراسة تطبيقية ميدانية على البنوك السودانية الفترة من 2008م-2016م

د. سحر عبد القادر عبد الدائم رحمة الله

جامعة شندي- السودان

أولاً : الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:

يعد التمويل بمختلف أشكاله من المقومات الأساسية لاقتصاديات الدول نظراً للأهمية التي يلعبها في ترقية وتطوير الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، وللتجارة الخارجية بالأخص أهمية كبيرة وذلك لأنها تمثل الحصة الأكبر في الدخل القومي، لذا أصبحت الدول تهتم اهتماماً خاصاً بها وبطرق تنميتها وضمان السير الحسن لها ولعل من أهم الضمانات التي تسعى إلي تحقيقها هي ضمانات التمويل من خلال تدخل الهيئات المالية وأهمها البنوك باستخدام مجموعة من التقنيات والأشدوات التي أصبحت اليوم من أهم مصادر تمويل التجارة الخارجية، وعلى الصعيد الاقتصادي تعتبر الصادرات الوسيلة الأساسية للحصول على العملات الصعبة. كما أن لعائد الصادرات تأثيراً مباشراً على توازن ميزان المدفوعات باعتباره عنصراً جاذباً للموارد الخارجية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن قطاع التجارة الخارجية في السودان يعاني العديد من المشاكل والعقبات التي حالت دون تطويره والنهوض به إذا يلعب هذا القطاع دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني وفي تصحيح العجز المستمر في الميزان التجاري. ويعتبر ضعف التمويل من أهم المشاكل التي تواجه قطاع التجارة الخارجية في السودان . ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي :

- ما لأثر الذي يحدثه التمويل علي حجم التجارة الخارجية في السودان؟ ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:
- ما مدى تأثير التمويل المصرفي المقدم بواسطة البنوك السودانية في زيادة حجم التجارة الخارجية؟
- هل التمويل المصرفي المقدم بواسطة البنوك للتجارة الخارجية في السودان كافي ويغطي كل عمليات الاستيراد والتصدير؟

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

- **الأهمية العلمية** : تنبع أهمية الدراسة العلمية من أهمية الموضوع إذ يعتبر قطاع التجارة الخارجية من القطاعات ذات الأهمية نظراً لارتباطها وتفاعلها مع مختلف القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد القومي وكذلك تسليط الضوء على مشكلة التمويل وإيجاد سبل لتحسين وزيادة حجم التمويل الموجه نحو قطاع التجارة الخارجية.

الأهمية العملية: كما تبرز أهمية البحث العملية من خلال النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث والتي تساعد واضعي السياسات التجارية والتمويلية من التغلب على مشكلة ضعف التمويل المصرفي الموجه للتجارة الخارجية في السودان .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

- توضيح مصادر التمويل المستخدمة في تمويل التجارة الخارجية .
- دراسة تأثير التمويل المصرفي المقدم بواسطة البنوك السودانية على التجارة الخارجية في السودان.
- التعرف على مشاكل تمويل التجارة الخارجية في السودان.

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على اختبار الفرضيات الأتية :

- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مصادر التمويل ونمو التجارة الخارجية في السودان .
- النسبة المخصصة من التمويل المصرفي لتمويل التجارة الخارجية لا تتناسب مع حجم السلع التي يمكن تصديرها أو استيرادها .

منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة مجموعة من المناهج منها: المنهج التاريخي: وذلك لعرض الدراسات السابقة وتبويبها تبويباً زمنياً، والمنهج الاستقرائي: لصياغة مشكلة البحث وتحديدها تحديداً دقيقاً ، والمنهج الوصفي التحليلي : لوصف البيانات والمعلومات المتعددة والمتنوعة المكونة للإطار النظري والتطبيقي للدراسة، و المنهج الإحصائي: يستخدم لتحليل البيانات والمعلومات باستخدام الأساليب الإحصائية للوصول للنتائج المستهدفة.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: بعض البنوك العاملة في السّودان .

الحدود الزمانية : 2017م.

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على مجموعتين من المصادر ، في إطارها النظري اعتمدت على الكتب والمراجع والدوريات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وفي اطارها التطبيقي (الميداني) اعتمدت على الاستبانة كأداة للحصول على البيانات الأولية.

تنظيم الدراسة:

تتكون الدراسة من :

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة .

ثانياً: الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

ثالثاً: الإطار النظري

رابعاً: الدراسة الميدانية.

ثانياً : الدراسات السابقة

تستعرض الباحثة بعضاً من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة حسب التسلسل التاريخي .

1. دراسة : نزار (2009م) تناولت دور الاعتمادات المستندية في تطوير التجارة الخارجية، دراسة حالة بنك أم درمان الوطني في الفترة من 1993م- 2007م). هدفت الدراسة إلى بيان علاقة الاعتمادات المستندية بالتجارة الدولية سواء على المستوى الصادر والوارد، ، خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها : وجد علاقة قوية جداً وطردية بين حجم الاعتمادات المستندية وحجم الصادرات ، وجد علاقة قوية وطردية بين حجم الاعتمادات المستندية وحجم الواردات. وقد أوصت الدراسة على اعتماد العمل بالاعتمادات المستندية وزيادة المرونة دفعاً لعجلة التجارة الخارجية.

2 . دراسة : آدم (2010م) تناولت الدراسة مشكلة أثر سياسات الاعتمادات المستندية على تشجيع التجارة الخارجية ـ دراسة تطبيقية على بنك السودان المركزي والبنوك التجارية). هدفت الدراسة إلى معرفة آثر سياسات الاعتمادات المستندية في تشجيع عمليات التجارة الخارجية، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج حيث تمثلت أهمها في فرض الرسوم الجمركية العالية على السلع الواردة يقلل من كميتها مما يؤثر إيجاباً على التجارة الخارجية بالدولة، ، أوصت الدراسة بالعمل على تطبيق نظام التعريفة الجمركية الصفرية مع دول شرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا).

3. دراسة: الحافظ (2012م) تناولت الدراسة أثر الاتجاهات المصرفية المعاصرة للاعتمادات المستندية في تطوير حجم التجارة الخارجية في السودان في الفترة من 2000-2009م). هدفت الدراسة إلى توضيح المزايا التي تنشأ نتيجة لاستخدام الاعتمادات المستندية في عمليات التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد القومي والمتعاملين في حقل التجارة الخارجية والمصدرين والمستوردين والمصارف، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أنه لا توجد علاقة عكسية بين الاتجاهات المصرفية المعاصرة للاعتمادات المستندية وبين إجمالي حجم الواردات. وقد أوصت الدراسة على تقديم سلسلة من الندوات والمحاضرات من قبل مختصين في مجالات الاقتصاد والتجارة الدولية والنشاط المصرفي للذين يمارسون نشاط التجارة الخارجية والمصدرين لتعريفهم وإقناعهم بأهمية الاتجاهات المصرفية المعاصرة في التجارة الخارجية.

4. دراسة : قادري (2014م) تناولت الدراسة عمليات تمويل التجارة الخارجية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق- دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري ، وكالة تقرت). هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على أهم مصادر تمويل التجارة الدولية . وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج نظرية وأخرى تطبيقية . ففي الجانب النظري نذكر منها: أن تقنية الاعتماد المستندي تعتبر أهم أدوات تمويل التجارة الخارجية ، أما على المستوى التطبيقي نذكر منها: استخدام تقنية الاعتماد المستندي في حالة التصدير أقل منه في حالة الاستيراد. وقد أوصت الدراسة على محاولة نشر الثقافة البنكية في أوساط المتعاملين في مجال التجارة الخارجية من خلال التعريف بتقنية الاعتماد المستندي والضمانات التي تقدمها خصوصاً بعد فرض التعامل بها.

5. دراسة: رحاب (2015م) تناولت الدراسة دور الجهاز المصرفي في تنمية التجارة الدولية بالسودان دراسة بنك تنمية الصادرات في الفترة من 2001م-2014م). هدفت الدراسة إلى إظهار دور الجهاز المصرفي في تنمية التجارة الدولية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: وجود علاقة إحصائية بين كفاية العمليات المصرفية وتنمية التجارة الخارجية، حيث أنه بتطور الجهاز

المصرفي يتعاظم دوره في تمويل التجارة الخارجية وتنميتها، وقد أوصت الدراسة على أن التخصص والتقسيم الدولي يُعد من الركائز الأساسية لقيام التجارة الخارجية بين البلدان لذا يجب على كل البلدان التي ترغب في المساهمة في التبادل الدولي أن تولي اهتماما أكبر بذلك.

الفجوة البحثية:

ركزت الدراسات السابقة على دور الاعتمادات المستندية في تطوير التجارة الخارجية وعلى تشجيع التجارة الخارجية في دراسة آخرى ، وأيضا ربطت الاتجاهات المعاصرة للاعتمادات المستندية وأثرها على التجارة الخارجية، ودور الجهاز المصرفي في تنمية التجارة الدولية بالسّودان ، وكانت معظم النتائج التي تم التوصل إليها من الدراسات تركز علي ضرورة الاهتمام بتطوير قطاع التجارة الخارجية، أما الدراسة الحالية قد ركزت على مصادر التمويل وأثرها على التجارة الخارجية في السودان وكانت أهم نتائجها تتمثل في أن ضعف التمويل المصرفي المقدم من البنوك السودانية هذه يعتبر من أهم المشكلات التي أدت إلى عدم تطوير وزيادة حجم التجارة الخارجية في السودان.

ثالثاً: الإطار النظري للدراسة:

المحور الأول : التجارة الخارجية: –

أولاً: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها: –

تّعد التجارة الدولية ضرورة وحقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر ويقوم بدونها، إذ لا يمكن لدولة واحدة أن تستقل باقتصادها عن بقية اقتصاديات الدول الأخرى، فهي مضطرة لتصدير سلعها وخدماتها إلى بقية دول العالم واستيراد ما يلزم شعبها من السلع والخدمات المنتجة من بقية دول العالم.

أما مصطلح التجارة الخارجية فيشمل كل من الصادرات والواردات غير المنظورة. وقد قاد هذا التباين في المفاهيم إلى التعريفات التالية: –

- يطلق مصطلح التجارة الخارجية على التجارة الخارجية بالمعنى الضيق والذي يشمل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة فقط.
- فيطلق على التجارة بالمعنى الواسع والذي يشمل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، والهجرة الدولية والحركات الدولية لرؤوس الأموال.

أن العلاقات الاقتصادية الدولية السلعية أو المنظورة: هي تفسير في إطار المبادئ والقوانين الناظمة لنظريات التجارة الدولية وبصورها المختلفة، وبشكل خاص النظريات الحديثة في التجارة الدولية.

أن العلاقات الاقتصادية الدولية الخدمية أو غير المنظورة تشمل المكونات التالية:

الخدمات المصرفية الدولية و خدمات النقل البحري التي تقدمها شركات الملاحة البحرية وخدمات النقل الجوي التي تقدمها شركات الطيران المدني وخدمات التأمين البحري التي تقدمها شركات التأمين وخدمات السفر لاسيما الخدمات السياحية العالمية وخدمات نقل الملكية الفكرية لاسيما الخدمات المرتبطة بنقل التكنولوجيا. [1]

تعرف أيضاً بأنها: عملية التبادل الدولي للسلع والخدمات[2].

يقصد أيضا بالتجارة الدولية التحركات الدولية للسلع والخدمات أو هي اصطلاح اقتصادي ينصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة. [3]

ويطلق على عملية التبادل للسلع والخدمات بين الدول، التجارة الدولية أو التسويق الدولي وتتم بين الدول من خلال عملية التصدير والاستيراد. كما تعرف التجارة الخارجية بأنها العملية(الصفقة التجارية) التي تتم بين طرفين(مصدر ومستورد) في دولتين لتصدير أو استيراد سلعة يتفق على جميع شروط بيعها فيما يسمى(بعقد البيع). [4]

ثانياً: أهمية التجارة الخارجية:

- تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في دعم الاقتصاديات الوطنية المختلفة في الدول النامية من خلال توفير العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والوسيطة الضرورية لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية. ومن خلال تخفيف حدة المصاعب المواكبة لظروف النمو غير المتوازن الناشئة عن الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية. [5]
- كما تلعب التجارة الخارجية دوراً فاعلاً في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية حيث تستطيع هذه الدول من خلالها الحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا ومواد مصنعة ونصف مصنعة وخبرات فنية لازمة لتحقيق برامجها الإنمائية. كما تلعب التجارة الخارجية أهمية كبيرة في عملية تخصيص تقسيم العمل الذي أصبح أحد مظاهر وأساسيات الاقتصاد الدولي نظراً لما يمكن أن يلعبه من زيادة الإنتاج والإنتاجية وتخفيض التكاليف وتحسين النوعية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. حيث بموجب هذا الاتجاه سوف تتخصص كل دولة بإنتاج السلع والخدمات التي تتميز بإنتاجها بميزة نسبية عن باقي الدول الأخرى كما تعتمد على استيراد السلع التي لا تتميز بإنتاجها بميزة نسبية. تساعد التجارة الخارجية في تحسين أو ضياع الميزان التجاري للعديد من الدول، وتساعد التجارة الخارجية في زيادة التشارك والتداخل بين الاقتصاديات المختلفة وبالذات من أثر الحد من الصراعات الإقليمية والدولية وسيادة الاستقرار والسلام العالمي[1].

---

[1]. رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية، ج1، (عمان : دار الرضا للنشر ، 2000م)، ص 29-30 .

[2]. حسن أحمد توفيق، التجارة الدولية ، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر 1989م) ، ص13.

[3]. عطية عبد الحليم صقر، التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي، (القاهرة : دار النهضة العربية للنشر، 1997م)، ص7.

[4]. أحمد عبد الله إبراهيم ' تمويل التجارة الخارجية ، (الخرطوم: مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2010م) ، ص 7.

[5]. منهل شوسر، وأحمد الديموني ، تحليل دور الصادرات في النمو الاقتصادي في الأردن ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (عمان، جامعة اليرموك ، 2000م ، ص97

[1]. كاظم جاسم العيساوي ، الاقتصاد الكلي، عمان ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، (بدون تاريخ طباعة)، ص191.

ثالثاً: فوائد ومكاسب التجارة الخارجية :

من الفوائد التي تحققها التجارة الخارجية الآتي:

1/ زيادة الرفاه الاقتصادي: نتيجة حصول السكان على إشباع أكبر لحاجاتهم من خلال استهلاك السلع المستوردة، كذلك الحصول على هذه السلع بسعر أقل مما يمكن أن تكون عليه إذا ما انتجت محلياً إذا كان بالإمكان إنتاجها.

2/ الاستقلال الأمثل للموارد: إذا قامت الدولة بإنتاج عدد كبير من السلع فإنها تستقل الموارد المتاحة لديها بطريقة أقل كفاءة مما لو استخدمتها في إنتاج سلع معينة تتخصص في إنتاجها واستبدال الفائض منها بالسلع المنتجة في الدول الأخرى الأمر الذي يعكس الاستقلال الأمثل للموارد بسبب وفرات الحجم الكبير والخبرة. [2]

3/ زيادة الإنتاج المتحقق من خلال ما يمكن أن يتيحه التبادل الدولي من قدرات أكبر وأوسع على التخصص وتقسيم العمل، وهذا يؤدي إلى استغلال الإمكانيات والموارد المتاحة لزيادة الإنتاج لدى دولة معينة اعتماداً لا على سوقها المحلية فحسب، بل وعلى السوق الخارجية من خلال التبادل الدولي خاصة.

4/ تتيح التجارة الخارجية وجود أحجام كبيرة للإنتاج وبالشكل الذي تتوفر معه إمكانيات أكبر للمنتجين يتم من خلالها توفير قدر أكبر لديهم على زيادة الإنتاج عن طريق استخدام فنون إنتاجية متطورة يتم فيها استخدام قدر أوسع من رأس المال الإنتاجي بالشكل الذي يرفع الإنتاجية ويسمح بزيادة الإنتاج.

5/ إن التجارة الخارجية تتيح الاستفادة من عوامل الإنتاج المتوفرة في الداخل، ومستلزمات الإنتاج ، وبالشكل الذي لا يجعل قيد السوق محدداً لاستخدام هذه العوامل.

6/ إن محدودية السوق المحلية وعدم إمكانية تصريف الإنتاج المتحقق، أو الذي يمكن أن يتحقق يؤدي إلى هدر وضياع اقتصادي يتمثل في أن الجزء من الإنتاج الذي لا يتم تصريفه، يبقى خارج إطار الانتفاع الاقتصادي منه، وكذلك فإن محدودية السوق المحلية وعدم إمكانية تصريف الإنتاج، اعتماداً على الأسواق الخارجية من خلال التجارة الدولية يؤدي في حالات ليست بالقليلة إلى استخدام جزئي للطاقات الإنتاجية المتاحة. [1]

رابعاً: تجارة السودان الخارجية:

السودان كدولة نامية تقوم صادراتها الأساسية على المنتجات الأولية و تعتمد على أعداد قليلة من منتجاتها للحصول على إيراداتها من نشاطات التجارة الخارجية وكدولة تعتمد اعتماداً كبيراً على تجارتها الخارجية تتأثر بالظروف التي تنتاب الأسواق العالمية والتقلبات التي تحدث فيها. فتجارة السودان الخارجية تنبني على نتائج صادرات السودان التي تتكون أساساً من منتجات المواد الأولية أو المنتجات الزراعية والواردات التي تتكون من المواد الغذائية الاستهلاكية والمنتجات الصناعية والمعدات وآلات ووسائل النقل ومن المواد الخام والكيماويات. وتبين موازنة الصادرات مع الواردات السنوية الموقف في صورة الميزان التجاري الذي يعكس موقف إيرادات البلاد من العملات الصعبة. ولا شك أن سياسات التصدير والاستيراد تكون لها أثاراً كبيرة على موقف تنشيط التجارة

---

[2] . نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية ، سلسلة الوجيز في العلوم الإدارية، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، (بدون تاريخ طباعة)، ص11.

[3]. فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2005م ، ص ص 29-32

الخارجية وعلى تحسين موقف الميزان التجاري. وتقوم كل دولة بتحديد سياساتها حسب الظروف الموضوعية التي تكتنف وضع التجارة الخارجية. وغني عن البيان أن شمول الدراسة وعمق التحليل ودقة المعلومات التي تبنى عليها أسس هذه السياسات كلها أركان جوهرية لبلورة سياسات واقعية وفعّالة. [1]

هنالك مشاكل عامة تواجه الصادرات السودانية وتتلخص في الآتي:

الخلل الهيكلي للصادرات واعتماده على تركيبة زراعية محددة تتأثر إمكانيات إنتاجها بالعوامل الطبيعية. وغياب سياسة تصديرية متكاملة إلى جانب ضعف القدرات البشرية والمؤسسية المرتبطة بالعوامل الطبيعية. وعدم استخدام التقنيات الحديثة التي تساعد على سرعة توفر المعلومات وتخزينها وتوزيعها. وضعف الهياكل والخدمات المساعدة من نقل وتخزين وتعبئة وخدمات موانى وخلافه. وتشكل الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها عبئاً كبيراً على الصادر إذا وضعنا في الاعتبار تزايد تكلفة الإنتاج الناتجة عن ضعف الإنتاجية في القطاع الصناعي وعدم استغلال الطاقات القصوى في القطاع الصناعي مما يزيد في التكلفة وبالتالي يضعف قدرة السلع على المنافسة في الأسواق الخارجية[2].

نقص المعلومات عن الأسواق الخارجية. اعتماد السودان على أسواق محددة لضعف الخبرات المهتمة بالتسويق الخارجي بالإضافة إلى تدني الإنتاجية نتيجة لضعف العملية التسويقية وعدم ثبات الأسعار الذي يعتبر العامل الأهم في مشاكل ضعف الإنتاج وعدم انتظام معدلاته مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج للصادرات السودانية بالمقارنة مع مثيلاتها من السلع الأجنبية. وتدهور البنيات التحتية الأساسية في المؤسسات الإنتاجية للسلع المصدرة. وعدم كفاية التنظيمات العاملة حالياً في قطاع الصادر من حيث التخصص في تصدير السلع والدخول للأسواق الخارجية مما خلق حالة من التنافس غير الشريف بين المصدرين. [3]

المحور الثاني: التمويل ومصادره:

أولاً: مفهوم التمويل وأهميته:

حتى مطلع القرن العشرين كان التمويل يعني تدبير الأموال والاهتمام بوجود النقدية في خزائن المنشآت حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها المستحقة للغير وهذا يدل على تركيز مفهومه حول الاحتياجات المالية للمنشآت سواءً كانت زراعية أو صناعية أو تجارية أو خدمية أو للأفراد. وبالتالي أعتبر التمويل هو الحصول على المال من مصادر مختلفة كأصحاب المشاريع والمقرضين وغيرهم. ومنذ أوائل الخمسينيات من القرن الماضي اهتم الكتاب الاقتصاديون بأمر التمويل ونودي به كعلم مستقل بعد أن ازداد الاهتمام بالتحليل المالي. فلم يعد التمويل هو أن يهتم ويركز على الاحتياجات المالية فقط وإنما أمتد النظام المالي ككل بجانب الحصول على الأموال وإدارتها فقد أصبحت مكونات التمويل متعددة وكثيرة شملت التنظيم المالي، التخطيط المالي، السيولة النقدية، الاستثمار طويل الاجل، مصادر الحصول على الأموال، والأساليب الفنية للحصول على الأموال وغيرها أي أن مفهوم التمويل لم يعد وصفاً لأساليب الحصول على الأموال بقدر ما هو علم اتخاذ القرارات والأدوات والأساليب كطريق لنجاح المؤسسات ويتمثل في الحصول على الأموال وإدارتها

---

[1]. عثمان إبراهيم السيد ، الاقتصاد السوداني ، الخرطوم ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، 1998م ، ص202.

[2]. عمران عباس يوسف ، العولمة واقتصاد السودان ، الخرطوم، دار عزة للنشر والتوزيع 2008م ، ص 339

[3]. عبد العزيز أبو طالب ، ورقة عمل بعنوان التجارة والتمويل وأثرهما في تنمية الصادرات ، (ورقة قدمت في معرض الخرطوم الدولي الدورة 31 ، يناير 2014م).

للحصول على أكبر عائد من الأموال المستخدمة في مختلف الأصول. ولقد حفل الفكر الاقتصادي منذ نشأته بالعديد من الأفكار الهامة التي ساهمت في تطوير مفاهيم التمويل والإقراض بصور مختلفة، تشمل الأساس النظري لرأس المال، ونظرية المشروع. [1]

ويعرف التمويل علي أنه : توفير المبالغ النقدية اللازمة لرفع وتطوير مشروع خاص أو عام . كما يعرف التمويل علي أنه الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجري النقد والزاميته لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد، كما يعرف أيضا التمويل على أنه أحد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية وهو نابع من رغبة الأفراد ومنشآت الأعمال لتحقيق أقصي حد ممكن من الرفاهية. [2]

ويعرف أيضا : بأنه توفير الأموال المطلوبة في صورة نقدية أو صورة تمويلية أخرى لإشباع الاحتياجات التمويلية للمشروعات الاقتصادية بسبب قصور الموارد المتاحة لديها عن تلبية متطلبات نشاطها وتحقيق أهدافها . [3]

ثانياً: أهمية التمويل : –

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل علي تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية. ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلي التمويل لكي تنمو وتواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع. أن للتمويل دور فعّال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق: –

1- توفير رؤوس الأموال اللازمة للإنجاز المشاريع التي يترتب عليها توفير مناصب تشغيل جديدة تقضي علي البطالة ، وتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد ، تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة .

2- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم(توفير السكن العمل). [4]

ثالثاً: مصادر التمويل:

هي المصادر التي يتم منها تمويل جميع المشروعات على المستوى الخاص والعام .

1. التمويل الخاص أو الذاتي :

ويشتمل على مساهمة صاحب أو أصحاب المشروع في التمويل في حين يفهم من التمويل الذاتي استخدام جزء من إيرادات المشروع في عملية التمويل وفق قرارات إدارة المشروع. ومن أهم مصادر التمويل الداخلي(أموال الملكية) وهي طويلة الأجل وتعتبر في الشركات عبارة عن الأسهم العادية الممتازة والأرباح المحتجزة.

---

[1]. الصديق طلحة محمد رحمة ، التمويل الإسلامي في السودان التحديات رؤى المستقبل ، (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2006م)، ص ص23- 24.

[2]. كتوش عاشور وفورين حاج قويدر ، دور الاعتماد الستندي في تمويل التجارة الخارجية ، الملتقي الدولي حول (سياسات التمويل وأثرها علي الاقتصاديات والمؤسسات النامية ، جامعة بسكره ، 21 – 22 نوفمبر 2006م)، ص2 .

[3]. رشدي صالح عبدالفتاح صالح ، التمويل والمصرفي لمشروعات البنية التحتية ، (بيروت: اتحاد المصارف العربية 2006م) ، ص281

[4]. كتوش عاشور، مرجع سابق، ص ص 2-3

أ. الأسهم العادية:

وهي عبارة عن أوراق مالية تعدها الشركات للحصول على الأموال الدائمة " رأس المال" ويحمل كل منها قيمة أسمية تمثل جزء من رأس المال ، أي أن رأس المال يقسم إلى عدد من الأسهم تمنح حاملها حق ملكية الشركة وتحمله المخاطر حسب نسبة مساهمته وفي حالة تصفية الشركة، و لا يحق لحامل السهم العادي المطالبة بحقوقه في التصفية إلا بعد تسوية كافة المطالبات الأخرى كحقوق المقرضين وحقوق حملة الأسهم والسندات وحملة الأسهم الممتازة كما يحق لحامل السهم العادي الحصول على الأرباح إذا ما حققت الشركة أرباحاً وفي حالة تحقيق خسائر لا يحق له الحصول على عائد. وللسهم العادي عدة قيم بخلاف القيمة الاسمية ومنها:

- القيمة الدفترية: وهي قيمة موجودات الشركة في وقت معين مطروحاً منها جميع الالتزامات في ذلك الوقت أو قيمة حقوق المساهمين على عدد الأسهم العادية.
- القيمة السوقية: السعر الذي يتم به تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية.
- القيمة التصفوية: هي نصيب السهم من تصفية موجودات الشركة بعد تسديد حقوق كافة الدائنين وحقوق حملة الأسهم الممتازة.

ب. الأسهم الممتازة:

تعتبر الأسهم الممتازة من الأوراق المالية ومن مصادر التمويل طويل الأجل وهي أيضا من أموال الملكية أي لا يحدد تاريخ لردها وللأسهم الممتازة الحق في الحصول على الأرباح الموزعة كما ليس لها الحق في التصويت أو التمثيل في مجلس الإدارة كما يوجد سقف محدد للحصول على الأرباح المحددة وتنقسم الأسهم الممتازة حسب حقيقتها للأرباح الموزعة إلى: الأسهم الممتازة ذات الأرباح الموزعة تراكمياً فتنتقل من السنة الأولى إلى السنة التالية وكذلك الأسهم الممتازة غير التراكمية وهي عكس الأول كما هناك الأسهم الممتازة المشاركة في الأرباح المتبقية من حملة الأسهم العادية والأرباح عبارة عن نسبة مئوية من القيمة الاسمية للسهم الممتاز. يتميز التمويل عن الأسهم الممتازة بعدة مزايا منها: إن عدم دفع الأرباح لحملة الأسهم لا يؤدي إلى إفلاس الشركة كذلك عدم النص على مشاركة الأسهم الممتازة في الأرباح يزيد من صحة السهم العادي كما لا تؤثر الأسهم الممتازة على إدارة الشركة كما يمكن استبدال الأسهم بوسائل تمويل أخرى أقل تكلفة وإصدار الأسهم الممتازة قد يزيد من تحسين الصورة الائتمانية للشركة المصدرة لها ولكن يعاب على الأسهم الممتازة أنه في حالة تراكم العوائد قد يؤدي إلى تعرض الشركة لبعض الصعوبات المالية كما يمكن أن يكون التمويل عن طريق الأسهم الممتازة أعلى تكلفة من الوسائل الأخرى. [1]

ج. الأرباح المحتجزة:

تعتبر الأرباح المحتجزة من أقل أنواع التمويل تكلفة وأقلها خطورة وأن كان ذلك مرهوناً بإتباع سياسة حكيمة توازن بين جزء من الأرباح على المساهمين والاحتفاظ بالجزء الآخر ليشكل مورداً ذاتياً لتمويل النمو والتطور في الشركة ، فكلما ارتفع معدل توزيع الأرباح كلما قل معدل احتجازها وقل بالتالي فرصة الشركة في تمويل استثماراتها من هذا المصدر قليل التكلفة عديم الشروط، فالأرباح المحتجزة مفروضة بحكم القانون لتكوين الاحتياطات للمساعدة على نمو الشركة وزيادة الوضع الائتماني والقدرة على الاقتراض. يتميز التمويل بالأرباح لمحتجزة بأنه لا يحتاج إلى جهد كبير أو مفاوضات في الحصول عليه لأنه متاح لكل المؤسسات

[1] . عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، التمويل والإدارة المالية في منشآت الأعمال، (د. ن: 2004م)، ص ص31-32

الرابحة وليس عليه شروط تؤثر على الأوضاع الاقتصادية للشركات كما لا تؤثر على الإدارة القائمة من حيث التغير في عدد الأصوات. [1]

2. **المصادر الخارجية للتمويل:**

أ. القروض: وهي عبارة عن اتفاق بين المقرض والمقترض يتم بموجبه حصول المقترض على مبلغ من المال يلتزم برده للمقرض في موعد معين تحددها شروط الاتفاق ويتوقع المقرض استرداد قيمة أسهمهم طالما أن المشروع مستمر في العمل وذلك عند حلول أجل السداد المتفق عليه ويحصل كذلك المقرض على فوائد ثابتة كما لهم الأولوية في الحصول على هذه الفوائد حتى لو لم تحقق الشركة أرباح ولهم أحقية المشاركة في الجمعية العمومية نظراً للحظر الذي يتعرض له أصحاب القروض.

أنواع القروض:

- ✓ الائتمان التجاري: هو الائتمان الذي يمنحه البائع للمشتري على شكل بضاعة يقوم المشتري بإعادة بيعها لسداد قيمتها للبائع لاحقاً وعادة ما يكون هذا الائتمان قصير الأجل في شكل حساب جاري.
- ✓ الائتمان المصرفي: هو القرض الذي تحصل عليه المنشأة من أحد المصارف التجارية بهدف سد احتياجاتها الآنية والطارئة وهي ما قروض طويلة الأجل أو قصيرة الأجل .
- ✓ الأوراق التجارية: هي أداة للتمويل قصير الأجل وهي السندات الإذنية والسندات لأمر وليست الكمبيالات والشيكات وشهادات الإيداع.

ب. السندات: عبارة عن وثائق ذات قيمة قابلة للتجزئة ولكنها قابلة للتداول يكتتب فيها المسئولين وبذلك تصبح اتفاقاً بين الجهة المصدرة له والمكتتب فيها ويقض هذا الاتفاق بأن يقرض المكتتب مبلغ السند إلى الجهة المصدرة لفترة محددة بسعر حملة الأسهم ولا يحق لهم الاشتراك في الجمعية العمومية أو التصويت.

أنواع السندات:

- السند لحامله. وهو القابل للتداول عن طريق الشراء والبيع.
- السند الأسمي: تتحقق الحماية للسند من السرقة والتلاعب لأنه مسجل باسم شخص معين ولا يدفع المبلغ والفائدة إلا له.
- السند القابل للتحويل إلى سهم: وذلك بناءً على رغبة حامله ووفقاً للشروط يمكن تحويل السند إلى أسهم عادية.
- السند المضمون: أي المضمون برهن ثابت للأراضي والآلات أو الأوراق المالية.
- السند غير المضمون: أي غير مضمون بأصل معين ولكن مضمون بالمركز الائتماني للشركة.
- السند الذي لا يحمل معدلاً للفائدة: وهو الذي يصدر بخصم من القيمة الاسمية على أن يسترد المكتتب القيمة الاسمية في تاريخ الاستحقاق.
- السند ذو سعر الفائدة: وذلك وفقاً لمعدلات التضخم أو أسعار الفائدة في السوق.
- سند الدخل: وهو الذي لا توقع عليه إلا بعد تحقيق دخل المنشأة المصدرة له.

ج. **الاستئجار:**

[1] . منير إبراهيم الهندي ، الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، ط3، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1997م)، ص463

وهو الانتفاع بالأصل دون امتلاكه في مقابل دفع مبلغ للمالك وذلك بصفة دورية تزيد من مخاطرة المالية والتأجير أما مالي أو تشغيلي والتأجير المالي أو الرأس مالي هو عقد غير قابل للإلغاء يلتزم فيه المستأجر بدفع أقساط نقدية لمالك العقار الأصلي تعادل في مجموعها قيمة الأصل مضافاً إليها الفائدة وتنتهي بتمليك الأصل للمستأجر ويلتزم المستأجر بخدمات الصيانة والتأمين والضرائب.
أما التأجير التشغيلي أو تأجير الخدمات فهو الانتفاع من خدمات الأصل دون الانتهاء بتمليك الأصل .
فهذه جميعها تعتبر مصادر للتمويل ويتم اختيار المصدر الأمثل للتمويل بعد دراسة وافية من قبل الإدارة لاختيار البديل الذي يحقق لها أهدافها. [1]

مصادر تمويل التجارة الخارجية

يتم تمويل عمليات التجارة الخارجية بوسائل متعددة منها:

1. التمويل الذاتي أي الأموال المملوكة للمشروعات المستوردة.
2. الائتمان التجاري أي ائتمان الموردين ويطلق عليه في التجارة الخارجية تسهيلات الموردين.
3. القروض المصرفية ويطلق عليها في التجارة الخارجية ائتمان المشتري . كان يطلق عليها أيضا التسهيلات المصرفية. [2]

ومن مصادر التمويل قصيرة الأجل:

القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير:

يقترن هذا النوع من التمويل بالخروج الفعلي للبضاعة من المكان الجمركي للبلد المصدر، و تسمى بالقروض الخاصة بتعبئة الديون لكونها قابلة للخصم لدى البنك، و يخص هذا النوع من التمويل الصادرات التي يمنح فيها المصدرون لزبائنهم أجلا للتسديد لا يزيد عن 18 شهرا كحد أقصى، ، و يشترط البنك عادة تقديم بعض المعلومات قبل الشروع في إبرام أي عقد خاص بهذا النوع من التمويل و تنفيذه، و هذه المعلومات هي على وجه الخصوص: مبلغ الدين ، طبيعة و نوع البضاعة المصدرة، اسم المشتري الأجنبي و بلده، تاريخ التسليم و كذلك تاريخ المرور بالجمارك ، تاريخ التسوية المالية للعملية. [3]

أدوات التمويل المتوسطة و الطويلة الأجل للتجارة الخارجية.

التمويل المتوسط و الطويل الأجل للتجارة الخارجية هو ذلك التمويل لتلك العمليات التي تفوق في العادة 18 شهرا، و هو من التقنيات التي تسمح بتسهيل و تطوير التجارة الخارجية، و تحاول الأنظمة البنكية المختلفة أن تنوع من وسائل تدخلها حسب الظروف السائدة، و طبيعة العمليات التي يراد تمويلها، و كذلك الدول التي تحاول أن تربط معها علاقات اقتصادية حيث تحاول أن تنشط هذه العلاقات و تدعمها، و على العموم يمكننا تصنيف مختلف وسائل التدخل البنكي في هذا المجال نذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر(قرض المشتري ، قرض المورد).

قرض المشتري: هو تقنية خاصة لقروض التصدير، فهو قرض يمنح مباشرة عن طريق المصارف و الوكالات المتخصصة التابعة للدولة المصدرة إلى المشتري الأجنبي (المستورد) لكي يدفع مستحقات البائع (المصدر) نقدا، بدلا من أن ينتظر المصدر وصول آجال لتسديد من

---

[1] . محمد الفاتح محمود بشير، التمويل والاستثمار في الإسلام، طm (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع 2016م)، ص ص23-26
[2] . حسن أحمد توفيق، التجارة الخارجية ، دراسة تطبيقية ، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر 1989م)، ص 193
[3] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ط4 ، (عمان: دار وائل للنشر 2003م) ، ص23

طرف المشتري الأجنبي، يمنح قرض المشتري لفترة تتجاوز 18 شهرا، و يلعب المصدر دور الوسيط في المفاوضات ما بين المستورد و البنوك المعنية بغرض إتمام عملية القرض هذه، و من الملاحظ أن كلا الطرفين يستفيدان من هذا النوع من القروض لذلك يعتبر الهدف من قرض المشتري هو تشجيع صادرات الدول المعنية، فالاتفاقات تتم بين المصدر و المستورد وفق شروط عقد التصدير و كذا شروط السداد، و بعدها يتولى البنك لوحده عملية التسديد ضمن الشروط المحددة سابقا و يدفع مباشرة للمصدر قيم الصفقات المبرمة.

أهم ما يميز قرض المشتري أنه يحتوي على عقدين متميزين و هما:

*العقد التجاري: وهو خاص بالعملية التجارية يتم فيه تبيان لواجبات الطرفين و تبيان نوعية السلع و مبلغها و شروط تنفيذ الصفقة.

*العقد المالي (عقد التمويل): يتعلق بالعملية المالية التي تتم بين المستورد و البنك مانح القرض، يكون بعد العقد التجاري. يمنح قرض المشتري عادة لتمويل الصفقات الهامة من حيث المبلغ خاصة حيث لا يستطيع المستورد تمويلها بأمواله الخاصة و يصعب على المصدر تجميد أمواله مع طول فترة الانتظار عادة ما تكون مثل هذه القروض مضمونة من طرف هيئات خاصة بالتامين ، حيث تضمن شركات التأمين الخاصة بتأمين التجارة الخارجية للبنك في حدود 95 %من قيمة القرض و 5 %الباقية تمثل خطر على الخارج، كما يمكن أن يطلب البنك كفالة من بنك المستورد.

قرض المورد: هو آلية من آليات تمويل التجارة الخارجية على المدى المتوسط و الطويل، وقد تطور استخدامه على أساس المنافسة الدولية الحادة ، إن هذا القرض برز بشكل جلي في ظروف المنافسة الدولية بين المتعاملين الاقتصاديين الذين يريدون كسب أسواق جديدة أو الحفاظ على أسواقهم، و ذلك بلجوئهم إلى تقديم خدمات معينة ممثلة في تسهيلات عملية تسديد قيمة الصفقة التجارية من أجل ربح أكبر ، هو ذلك القرض الذي يمنحه المصدر للمستورد الأجنبي، ثم يلجأ المصدر إلى البنك للتفاوض حول إمكانية منحه قرض لتمويل صادراته وهو ناشئ بالأساس على "المهلة التي يمنحها المصدر للمستورد في تسديد قيمة المبيعات، لهذا يمكن القول أن قرض المورد هو شراء للديون من طرف البنك على المدى المتوسط و الطويل · يختلف قرض المورد عن قرض المشتري حيث أن قرض المشتري يقدم للمستورد بوساطة من المصدر، في حين أن قرض المورد يمنح مباشرة للمصدر بعدما يمنح للمستورد مهلة التسديد ·أنه قرض مقدم من طرف المصدر على شكل تأخير في الدفع في الحدود التي اقترحتها أجهزة التأمين على قرض التصدير. ·يتطلب قرض المورد قبول المستورد للكمبيالة المسحوبة عليه و هذه الكمبيالات قابلة للخصم و إعادة الخصم من البنوك التجارية و البنك المركزي حسب الطرق و الإجراءات المعمول بها في كل دولة والدفع في قرض المورد يكون على شكل كمبيالات موقعة من طرف المشتري ·يكون قرض المورد مضمون من طرف منظمات خاصة. [1]

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية الميدانية

حجم التمويل المصرفي ونشاطات التجارة الخارجية في السودان خلال الفترة 2008-2016م

أولاً: رصيد التمويل المصرفي :

[1]. WWW. Googl. Com(منتدي التعليم التقني الجامعي) ، الساعة 3 ظهراً، 2016/9/18م.

جدول رقم (1) يوضح رصيد التمويل الممنوح من المصارف السودانية لقطاع التجارة الخارجية في السودان خلال الفترة من 2007م-2016م (بالعملة المحلية).

قطاع الصادر				قطاع الوارد		
العام	حجم التمويل	الوزن%	التغير%	حجم التمويل	الوزن%	التغير%
2007م	3 .272	4 .2	3 .34	3 .672 .1	9 .14	8 .11
2008م	8 .273	2 .2		9 .547 .1	3 .18	
2009م	9 .365	5 .2	9 .26	2 .649 .1	0 .11	(3 .33)
2010م	3 .464	6 .2		1 .100 .1	3 .6	
2011م	2 .666	3 .3	7 .27	9 .346 .1	7 .6	(1 .41)
2012م	9 .850	4 .3		7 .792	2 .3	
2013م	5 .186 .1	6 .3	4 .25	8 .987	0 .3	(7 .18)
2014م	3 .488 .1	7 .3		6 .802	0 .2	
2015م	383,1 .1	2,8	11,3	032,7 .1	2,1	134,1
2016م	539,0 .1	4 .2		2 .417 .2	8 .3	

المصدر: بنك السودان المركزي ـ تقارير سنوية مختلفة

من الجدول أعلاه نلاحظ أن التركيز على تمويل الوارد أكثر من الصادر خاصة في الفترة من(2007م -2011م) فجوة كبيرة بين رصيد التمويل المصرفي الممنوح للصادر والوارد وهذا يوضح لماذا الميزان التجاري في حالة عجز(الواردات أكبر من الصادرات). بينما انخفض رصيد التمويل المصرفي الممنوح للصادر طيلة الفترة (2007- 2011م). و شكل ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (2012م – 2016م) . ويعزى ذلك الارتفاع إلى أن سياسات بنك السودان المركزي في هذه الفترة حثت المصارف على المساهمة في ترقية وتنمية الصادرات وإحلال الواردات بتوفير التمويل المصرفي لسلع البرنامج الثلاثي الذي امتد من 2012م-2014م وذلك عن طريق التمويل المباشر من المصارف وتكوين محافظ فيما بينهما وفتح خطوط تمويل خارجية لتمويل الإنتاج الموجه للصادرات وإحلال الواردات.

ثانياً: نشاطات التجارة الخارجية في السودان خلال الفترة من 2008–2016م:

أولاً: الصادرات

الصادرات السلعية

جدول رقم (2) يوضح الصادرات السلعية خلال الفترة 2008م–2016م (القيمة بالآف الدولارات).

العام	المنتجات البترولية	المنتجات الزراعية	المنتجات الحيوانية	المنتجات التعدينية	المنتجات الصناعية
2008م	111 .094 .11	865 .328	001 .46	153 .132	162 .41
2009م	255 .131 .7	857 .240	724 .188	628 .96	076 .35
2010م	9,733,952	235,974	179,405	1,043,319	16,306
2011م	7,304,362	392,224	310,482	1,481,683	44,265
2012م	256,146	351,157	409,599	2,187,962	44,137
2013م	4,013,032	865,738	609,459	1,093,377	130,264
2014م	1,254,070	665,122	884,798	1,305,566	63,477
2015م	624,901	690,001	874,381	728,579	120,738
2016م	335,713	652,184	748,215	1,043,994	116,568
المجموع	542 .41,747	4,422,122	4,251,062	9,113,261	611,993

المصدر: بنك السودان المركزي ـ إدارة الإحصاء / الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية

من الجدول أعلاه نلاحظ :

تشكل الصادرات البترولية أهم الصادرات السودانية فقد حققت أعلى نسبة مساهمة لها بعائد قدره 11. 094. 111 مليون دولار في العام 2008م ويعزى ذلك الارتفاع إلى ازدهار الاقتصاد السوداني على خلفية الزيادة في إنتاج النفط وارتفاع أسعاره إضافة إلى التدفقات الكبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر. انخفض عائد الحصيلة في الفترة(2009م–2014م). ويرجع ذلك الانخفاض في الأساس لانخفاض عائد حصيلة صادر البترول ومشتقاته نسبة لانفصال جنوب السودان عن شماله منذ يوليو 2011م.

أما المنتجات الزراعية فقد تصدرت قائمة أهم الصادرات غير البترولية ويلاحظ التذبذب الكبير في صادر المنتجات الزراعية طيلة الفترة من(2008م–2012م) جاء نتيجة للتأثير الكبير لصادرات النفط ومنتجاته على هيكل الصادرات السودانية. حيث بلغ أعلى عائد حصيلة صادر للمنتجات الزراعية 865. 738 مليون دولار في العام 2013م . ويعزى ذلك الارتفاع إلى اهتمام الدولة بقطاع الزراعة بعد خروج البترول ومنتجاته من قائمة الصادرات السودانية بعد انفصال دولة جنوب السودان عن شماله في يوليو 2011م.

أما صادرات الثروة الحيوانية (الحية والمذبوحة) تحتل المرتبة الثانية من حيث القيمة للصادرات السودانية غير البترولية . فقد ارتفعت حصيلة عائد الثروة الحيوانية(الحية والمذبوحة) ارتفاعاً ملحوظاً طيلة الفترة(2008م–2013م) لتصل إلى 884. 798 مليون دولار في عام 2014م. وإن ارتفاع حصيلة عائد الحيوانات الحية والمذبوحة ناتج عن ارتفاع حجم الكميات المصدرة من الحيوانات الحية

وعن تحسن أداء سياسات الصادر في هذا القطاع وذلك بفتح أسواق جديدة لدولة قطر والأمارات ، الأردن ، مصر، وخاصة السعودية في (موسم الهدي).

أما المنتجات التعدينية تأتي بعد الثروة الحيوانية في قائمة الصادرات السودانية فقد انخفض عائد حصيلة صادر المنتجات التعدينية من 132. 152 مليون دولار في عام 2008م إلى 96. 628 مليون دولار في عام 2009م بنسبة 27% لتشكل ارتفاعا ملحوظاً في الفترة(2010م-2014م) . ويعزى ذلك الارتفاع إلى ازدياد عمليات التنقيب في الآونة الأخيرة في مختلف المناطق ودخول بعض الشركات الأجنبية والمحلية للاستثمار في هذا المجال. وظل الذهب يتصدر قائمة أهم المنتجات التعدينية. أما المنتجات الصناعية فقد شهدت تذبذباً خلال الفترة(2008م-2012م). ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً إلى 130. 264 مليون دولار في العام 2013م ويعزى ذلك الارتفاع إلى ارتفاع عائد حصيلة الجلود الذي ظل يتصدر قائمة المنتجات الصناعة. انخفضت مرة أخرى إلى63. 477 مليون دولار في العام 2014م.

اتجاه الصادرات

جدول رقم (3) يوضح اتجاه الصادرات السودانية حسب القيمة خلال الفترة 2008م-2016م (القيمة بآلاف الدولارات)

المستوردون	2008م	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
الصين الشعبية	.8 .755 2	.5 .935 7	.8 .265 3	.6 .305 6	53. 761	.4 .018 039	1. 3148	519 .739	390 .459
اليابان	.1 .126 6	8 .213	7 .493	3 .314	4. 587	6. 293	3. 995	2. 330	3. 391
سنغافورة	28. 711	95. 375	1 .191	91. 3	3. 818	5. 401	2. 771	1. 401	6. 543
الهند	0 .183	8 .194	4 .141	29. 7	23. 960	49. 810	44. 330	37. 355	88. 404
اندونيسيا	2 .215	4 .144	6 .43	56. 9	0. 0	0. 0	438	4. 894	3. 850
ماليزيا	3 .106	40. 6	0 .0	0 .0	141	608	80	256	3. 234
كوريا الجنوبية	91. 7	10. 4	0 .0	0 .0	12	6. 395	64	1. 468	220
مجموعة دول أسيوية أخرى	63. 5	6 .108	8 .122	75. 2	0. 0	0 .0	1. 358	12. 915	17. 969
الأمارات العربية	3 .476	9 .477	.1 .319 8	9 .1492	.2 .127 191	.1 .100 305	.1 .312 0	292 .740	.1 .115 686
السعودية	3 .104	0 .198	9 .160	7 .223	.308 996	912 .443	.635 259	292 .657	469 .506
اليمن	1 .66	8 .22	0 .0	330	1. 561	29. 982	9. 097	2. 934	10. 211
الأردن	4. 864	14. 957	52. 4	22. 8	24. 214	29. 193	32. 127	29. 003	29. 716
سوريا	15. 4	17. 9	13. 9	19. 3	16. 052	8. 450	60. 264	10. 821	13. 097

لبنان	2 .15	3 .12	3 .15	2 .8	006 .29	309 .27	325 .29	877 .36	315 .24
تونس	576 .11	953 .9	7 .10	9 .7	005 .1	254 .11	852 .16	977 .12	680 .8
دول عربية أخرى	8 .34	6 .76	4 .2	9 .5	0 .0	0 .0	0 .0	0 .0	0 .0
دول الكوميسا	3 .65	8 .152	4 .282	9 .352	.380 301	128 .216	.365 650	311 .415	982 .506
مصر	2 .60	8 .54	3 .43	0 .47	.133 216	366 .96	5 .212	366 .304	855 .411
أثيوبيا	1 .1	1 .68	4 .158	0 .281	.178 580	323 .51	8 .115	711 .86	771 .71
ارتريا	298 .1	386 .22	6 .77	0 .20	845 .57	920 .46	261 .19	426 .21	773 .20
دول الكوميسا الأخرى	0 .4	9 .29	13 .3	9 .4	0 .0	0 .0	0 .0	0 .0	0 .0
دول الاتحاد الأوربي	1 .170	5 .45	6 .83	7 .228	0 .0	0 .0	0 .0	0 .0	0 .0
دول أوربية أخرى	1 .7	4 .6	7 .4	4 .16	0 .0	0 .0	0 .0	0 .0	0 .0
كندا	692 .79	746 .85	0 .60	566 .28	790 .93	804 .122	115 .63	132 .28	120
الولايات المتحدة الأمريكية	0 .2	1 .8	9 .4	7 .4	819 .4	270 .8	127 .11	799 .2	803 .9
المكسيك	0 .0	0 .0	8 .3	0 .8	0 .0	0 .0	677 .4	477 .3	514 .4
المملكة المتحدة	8 .7	4 .24	0 .32	7 .6	208 .15	796 .17	239 .11	463 .7	911 .10
دول أخرى	9 .84	4 .57	6 .99	9 .298	2 .507	3 .262 .1	.195 177	165 .182	568 .24

المصدر: بنك السودان/ إدارة الإحصاء/ الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية

من الجدول السابق يلاحظ :

- تتصدر الدول الأسيوية (غير العربية) قائمة أهم الدول المستوردة ، حيث بلغت صادرات السودان إلى مجموعة الدول الأسيوية أعلى قيمة لها 10. 541. 5 مليون دولار في العام 2008م بنسبة مساهمة 90. 2% من إجمالي الصادرات . ويعزى ذلك إلى أن معظم السلع المصدرة كانت من النفط ومنتجاته.

وتعتبر الصين أكبر الأسواق استيعاباً للصادرات السودانية حيث بلغ أعلى صادر 8. 755. 2 مليون دولار في عام 2008م وشهدت انخفاض طيلة الفترة(2009م-2014م). تلتها دولة اليابان حيث شهدت أعلى قيمة لها 1. 126. 6 مليون دولار خلال العام 2008م. وانخفضت طيلة الفترة(2009م-2014م) وذلك نسبة للتراجع الكبير في صادرات البترول الخام لان صادرات اليابان تتركز على البترول الخام.

- أما الدول العربية فقد احتلت الأمارات العربية قائمة أهم الدول العربية المصدرة فقد ارتفعت صادراتها ارتفاعاً ملحوظاً طيلة الفترة(2008م-2014م). تليها السعودية وجمهورية اليمن.
- أما دول الكوميسا فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً طيلة الفترة(2008م-2013م). أن السودان قد تمكن من فتح عدة أسواق جديدة في منطقة الكوميسا لعدد من المنتجات.
- أما دول الاتحاد الأوربي تتصدر قائمة أهم الدول الأوربية المصدرة.

ثانياً: الواردات

الواردات السودانية حسب السلع

جدول رقم (4): يوضح الواردات حسب السلع خلال الفترة(2008م-2016م)

(القيمة بآلاف الدولارات)

العام	2008م	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
قمح	.689 140	653 .651	945 .944	199 .690	826 .810	.1 .02 078	0482 .1	167 .532	990 .448
دقيق قمح	202 .26	341 .86	908 .31	111 .21	628 .24	168 .15	915 .35	584 .223	344 .287
سكر	186	940 .108	349 .502	039 .506	397 .529	690 .645	107 .460	17 .550	597 .272
شاي	579 .47	774 .125	569 .75	452 .15	329 .50	423 .59	548 .69	424 .52	904 .54
بن	100 .34	819 .34	381 .38	989 .35	076 .36	393 .38	453 .34	409 .46	699 .44
منتجات ألبان	450 .88	874 .135	701 .102	563 .89	777 .89	104 .82	145 .58	051 .89	940 .98
اسماك ومعلبات اسماك	208 .2	214 .5	595 .4	551 .7	926 .5	364 .3	281 .2	322 .5	977 .5
لحوم ومستحضراتها	416 .1	769 .5	019 .8	154 .9	6389	081 .8	352	928	396
فواكهه ومستحضراتها	880 .30	757 .41	323 .36	556 .41	179 .39	326 .44	000 .37	837 .41	160 .33
خضروات ومستحضراتها	449 .20	643 .60	360 .62	591 .38	127 .61	191 .63	525 .67	458 .96	580 .113
حلويات وبسكويت	053 .26	271 .25	721 .29	342 .18	058 .16	830 .16	615 .20	540 .29	493 .32

عدس	940 .29	267 .28	695 .28	398 .40	120 .49	994 .40	575 .51	973 .52	393 .13
زيوت حيوانية ونباتية	.111 475	155 .133	441 .152	560 .147	748 .153	189 .149	204 .213	193 .243	197248
بهارات	7657 .5	480 .10	370 .7	048 .6	633 .6	535 .7	712 .10	651 .16	193 .13
أرز	282 .10	520 .16	752 .29	809 .25	438 .24	563 .23	008 .30	989 .31	980 .35
أخرى	.213 91	420 .209	649 .310	602 .148	510 .148	344 .147	980 .109	214 .120	577 .122
مجموع المواد الغذائية	.337 .1 311	.637 .1 904	.365 .2 778	.887 .1 875	.049 .2 035	.372 .2 273	.247 .2 902	.132 .2 867	.775 .1 471
مشروبات وتبغ	462 .53	693 .69	467 .77	417 .68	984 .59	678 .75	116 .96	314 .79	241 .80
منتجات بترولية	.710 962	611 .325	542 .42	159 .735	.052 .1 020	.460 .1 103	.1 523061	.189 .1 426	462 .687
مواد خام أخرى	.154 049	619 .159	494 .161	999 .186	200 .251	682 .240	157 .8	131	224
أدوية	.242 515	736 .299	154 .349	776 .375	004 .349	604 .411	375 .411	979 .460	356 .385
منتجات كيماوية أخرى	.440 002	792 .559	485 .618	146 .687	524 .447	114 .500	466 .57	178 .59	888 .56
مصنوعات	.936 .1 694	.491 .2 986	.036 .2 991	.789 .1 208	.956 .1 963	.842 .1 548	.61 .1 969	.941 .1 317	.749 .1 631
الآلات ومعدات	.058 .3 942	.609 .2 227	.348 .2 705	.323 .2 374	.770 .1 766	.713 .1 021	.543 .1 284	.649 .1 696	.613 .1 303
وسائل نقل	.115 .1 573	.195 .1 207	.225 .1 310	477 .882	.236 .1 838	084 .963	595 .706	569 .910	504 .915
منسوجات	.299 760	892 .341	953 .381	809 .267	981 .264	172 .301	598 .308	317 .395	529 .378
أخرى	0 .0	0 .0	888 .51	630 .15	703 .36	789 .64	786 .16	173 .24	531 .23
المجموع الكلي	.9 .3511 450	.690 .9 918	.044 .10 770	.235 .9 864	.475 .9 018	.918 .9 0686	.211 .9 300	.509 .9 115	.323 .8 395

المصدر: بنك السودان. تقارير سنوية مختلفة

من الجدول أعلاه يلاحظ ارتفعت جملة الواردات السودانية خلال الفترة(2008م-2010م) حيث حققت أعلى قيمة لها 10. 044. 770 مليون دولار خلال العام 2010م. احتلت الآلات والمعدات قائمة أهم الواردات من حيث القيمة. يرجع ذلك الارتفاع نتيجة لارتفاع فاتورة استيراد الآلات والمعدات والمنسوجات والمواد الخام والمواد الكيماوية والمصنوعات وذلك نسبة لكبر حجم الاستثمارات التي شهدتها البلاد. خاصة في مجال البترول والنهضة الزراعية والسدود من أجل التنمية. وبالتالي لا تشكل إزعاجا باعتبار أن الزيادة تمثلت في سلع مثل قطع غيار الآلات والآلات الكهربائية والغير كهربائية، الحديد، والصلب، المعادن. وهي في معظمها سلع تستخدم لبناء البنية التحتية من أجل زيادة الإنتاج والنهوض بها في الزمن القريب.

اتجاه الواردات:

جدول رقم (5):يوضح اتجاه الواردات حسب القطر والقيمة خلال الفترة 2008م -2016م

(القيمة بآلاف الدولارات)

القطر	2008م	2009م	2010م	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م
دول غرب أوربا	.1 .548 307	.1 .453 426	.1 .763 268	.1 .528 241	.1 .936 400	.1 .063 959	.1 .425 770	0 .0	0 .0
دول شرق أوربا	158 .342	604 .878	983 .456	764 .475	651 .571	260 .442	261 .524	0 .0	0 .0
أسيا	.4 .165 627	.3 .670 683	.3 .789 059	.3 .710 064	.4 .073 667	.4 .143 736	.3 .921 570	.4 222820	.3 .469 907
الدول العربية	.1 .646 355	.1 .384 646	.2 .125 737	.1 .967 568	.1 .550 277	.1 .877 035	.1 .635 091	.1 .471 052	.1 .517 954
دول الكوميسا	294 .651	553 .644	457 .848	275 .719	730 .782	219 .949	903 .696	741 .774	621 .807
دول أفريقية أخرى	678 .52	445 .14	232 .45	978 .19	151 .72	501 .44	449 .28	216 .94	439 .65
الولايات المتحدة	490 .211	644 .353	431 .190	352 .78	800 .99	389 .94	7743 .49	653 .28	054 .23
كندا	400 .322	835 .133	489 .221	307 .148	061 .126	980 .156	667 .274	528 .137	666 .78
نصف الكره الغربي	726 .87	837 .135	194 .191	255 .208	877 .188	508 .143	903 .217	068 .235	890 .195
أقطار أخرى	535 .323	633 .848	042 .416	052 .350	842 .497	521 .602	943 .436	314 .88	068 .519

المصدر: بنك السودان – إدارة الإحصاء

من الجدول أعلاه نلاحظ احتلت دول أسيا قائمة أهم الدول ، حيث بلغت واردات دول أسيا أعلى قيمة لها 4. 165. 627 مليار دولار خلال العام 2008م بينما شهدت تذبذب طيلة الفترة (2009م -2014م). ويعزى ذلك الانخفاض إلى تراجع حجم وارد كل من الآلات والمعدات والمصنوعات والكيماويات ، المواد الخام والمنتجات البترولية .

بينما احتلت الدول العربية المرتبة الثانية بعد أسيا من حيث الأهمية النسبية . تليها دول غربا أوربا . وتأتي دول الكوميسا في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية . تليها دول شرق أوربا .

أولاً : أداة الدراسة :

تم تصميم الاستبانة بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للموضوعات المتعلقة بموضوع الدراسة وأراء عدد من أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة في هذا المجال وذلك لتحديد فقرات الاستبانة ، وقد تم تحكيم الاستبانة من قبل ذوي الخبرة. تم توجيه الاستبانة إلى عينة تتكون من 100 فرد من الموظفين وتتكون الاستبانة من جزأين :

الجزء الأول: يتضمن المعلومات الشخصية للمبحوثين (النوع، العمر، المستوي التعليمي ، التخصص العلمي، سنوات الخبرة ، المركز الوظيفي / المهنة) وذلك للوقوف على نوع وأعمار والمستويات التعليمية وتخصصات وخبرات المبحوثين.

الجزء الثاني: يتضمن أسئلة الفرضيات كلا علي حدا.

ثانياً: عبارات الاستبانة :

تم توجيه عبارات الاستبانة على الموظفين (عينة الدراسة) وقد احتوت الاستبانة على (25) سؤال و على كل فرد من عينة الدراسة تحديد إجابة واحدة في كل سؤال وفق مقياس ليكارد الخماسي (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة).

وقد تم توزيع عبارات الاستبانة على فرضيات الدراسة ، وقد اشتملت كل فرضية على عدة عبارات.

ثالثاً: صدق وثبات الاستبانة : تم اختبار ثبات عبارات الاستبانة عن طريق معامل ألفا كرونباخ الإحصائي وقد كانت النتيجة 0. 78 من 1 وهذا يدل على ثبات عبارات الاستبانة.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها ، تم استخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية:

- العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات.
- النسب المئوية.
- الوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- اختبار مربع كاى لاختبار فرضيات الدراسة.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه علي البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Spss) والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج كما تم استخدام برنامج Microsoft Office Excel 2007 في عمليات الرسم البياني.

خامساً: مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بقسم الاعتمادات المستندية والعلاقات الخارجية والنقد الأجنبي والاستثمار والتمويل بالبنك السوداني الفرنسي وبنك أم درمان الوطني وبنك فيصل الإسلامي ، أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة حيث تم توزيع (120) استبانة لهم ، وقد بلغ عدد الاستبانات الغير مكتملة والتي لم يتم ملؤها كاملة (20) استبانة عليه فإن عينة الدراسة الأصلية (100) استبانة . وهذه العينة كبيرة من الناحية الإحصائية مما يؤدي إلى القبول بنتائج الدراسة وتعميمها على مجتمع الدراسة.

سادساً: خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (1): خصائص عينة الدراسة

البيان	الفئات	العدد	النسبة
العمر	اقل من 30 سنه	14	%14
	من 30 الى 40 سنه	48	%48
	من 41 الى 50 سنه	32	%32
	51 سنه فاكثر	6	%6
	المجموع	100	%100
المؤهل العلمي	ثانوي	1	%1
	جامعي	63	%63
	فوق الجامعي	36	%36
	المجموع	100	%100
التخصص العلمي	إدارة أعمال	18	%18
	تجارة	3	%3
	محاسبة	28	%28
	اقتصاد	24	%24
	بنوك وتمويل	27	%27
	أخري أذكرها	_	_
	المجموع	100	%100
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	17	%17
	5وأقل من 10 سنوات	24	%24
	10وأقل من 15 سنه	32	%32
	15سنه فأكثر	27	%27
	المجموع	100	%100
المركز الوظيفي	مدير	5	%5
	رئيس قسم	37	%37
	محاسب	30	%30
	صراف	4	%4
	أخري أذكرها	24	%24
	المجموع	100	%100

إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2017م

يتبين من الجدول (2) اعلاه ان غالبية افراد عينة الدراسة حسب العمر (اقل من 30 سنة) حيث بلغ عددهم (14)فرداً بنسبة 14%، ثم يليهم الفئة العمرية من(30 – 40 سنة) بلغ عددهم (48) فرداً بنسبة 48%، ثم يليهم الفئة من (41 – 50 سنة)بلغ عددهم (32) فرد بنسبة 32%، ثم يليهم والفئة من (51 سنة فاكثر) بلغ عددهم (6) فرد بنسبة 6%، ويمكن القول ان اغلب افراد عينة الدراسة هم من فئة الشباب. يوضح الجدول اعلاه المبحوثين حسب المؤهل العلمي ان غالبية افراد الدراسة لديهم المؤهل العلمي شهادة جامعية حيث بلغ عددهم (63) فرداً وبنسبة 63% ثم يليهم الافراد من ذوي المؤهل فوق الجامعي حيث بلغ عددهم (36)فرداً و بنسبة 36% ، ثم يليهم الأفراد من ذوي المؤهل العلمي ثانوي حيث بلغ عددهم 1) فرداً وبنسبة 1% ، ويوضح الجدول اعلاه المبحوثين حسب التخصص العلمي ونجد ان غالبية افراد عينة الدراسة هم من التخصص محاسبة حيث بلغ عددهم (28)فرداً بنسبة 28 %. ثم نجد ان افراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي التخصص العلمي ادارة اعمال بلغ عددهم (18)فرداً بنسبة 18 % ، ثم نجد ان افراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي تجارة بلغ عددهم (3)فرداً بنسبة 3 %، ثم نجد ان افراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي اقتصاد بلغ عددهم (24)فرداً بنسبة 24 % ، ثم نجد ان افراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي بنوك وتمويل بلغ عددهم (27)فرداً بنسبة 27%، ويتبين من الجدول اعلاه ان هنالك(17) فردا وبنسبة 17% لديهم الخبرة (اقل من 5 سنوات)، بينما الذين لديهم خبرة من (5 واقل من 10 سنوات) بلغ عددهم (24) افراد بنسبة 24%، بينما بلغ الذين لديهم خبرة (10 واقل من 15 سنة) عددهم (32) بنسبة 32%، بينما بلغ الذين لديهم خبرة (15 سنه واكثر) عددهم (27) بنسبة 27%، ويوضح الجدول اعلاه المبحوثين حسب المركز الوظيفي ونجد ان غالبية افراد عينة الدراسة هم من المركز رئيس قسم حيث بلغ عددهم (37)فرداً بنسبة 37 %. ثم نجد ان افراد عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي محاسب بلغ عددهم (30)فرداً بنسبة 30 % ، ثم نجد ان افراد عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي مدير بلغ عددهم (5)فرداً بنسبة 5 %، ثم نجد ان افراد عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي صراف بلغ عددهم (4)فرداً بنسبة 4 %، ثم نجد ان افراد عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي اخري بلغ عددهم (24)فرداً بنسبة 24 %.

التحليل الوصفي لعينة الدراسة الميدانية:

تحليل ومناقشة عبارات المحور الاول:

يهدف الباحث من خلال تحليل ومناقشة عبارات هذا المحور لمعرفة آراء افراد عينة الدراسة حول العلاقة بين مصادر التمويل ونمو التجارة الخارجية.

جدول رقم(2): التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة لعبارات المحور الاول

العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسيط	قيمة اختبار مربع كا2ي المحسوبة	مستوي الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
تعتمد التجارة الخارجية في السودان علي التمويل المصرفي في أنشطتها المختلفة	25	50	10	14	1	2	100 .71	الموافقة بشدة
	%25	%50	%10	%14	%1			
ضعف التمويل المصرفي هو أحد العقبات التي تحول دون تطوير التجارة الخارجية في السودان	34	51	4	11	0	2	760 .55	الموافقة بشدة
	%34	%51	%4	%11	0			
التمويل المصرفي المقدم بواسطة البنوك التجارية لقطاع التجارة الخارجية ضعيف ولا يغطي كل عملاء التجارة الخارجية	%33	%45	%13	%9	0	2	640 .50	الموافقة
	33	52	9	9	0			
السياسة التمويلية والنقدية للبنك المركزي هي إحدى معوقات عملية تمويل التجارة الخارجية في السودان	34	38	15	13	0	2	760 .19	الموافقة
	%34	%38	%15	%13	0			

السجل التجاري والائتماني لبعض المصدرين جعل بعض البنوك تعجز عن تقديم التمويل لهم مما أثر علي حجم التجارة الخارجية	15	49	17	19	0	2	040 .31	الموافقة
	%15	%49	%17	%19	0			
فرص المصدرين للحصول علي تمويل عند استخدام وسائل دفع أخري بخلاف الاعتماد المستندي تعتبر ضعيفة مما حدا من حجم التجارة الخارجية	19	55	15	0	0	2	280 .49	الموافقة الموافقة
	%19	%55	%15	0	0			

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية2017م

بعد دراسة الجدول السابق لنتائج المحور الاول (مصادر التمويل ونمو التجارة الخارجية) نجد انه حصل على الوسيط(2) أي اوافق حسب مقياس ليكرت الخماسي. أي ان غالبية المبحوثين يوافقون علي ما جاء بالعبارات المكونة لهذا المحور.

جدول رقم(3): التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني

العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسيط	قيمة اختبار مربع كا2ي المحسوبة	مستوي الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
تقديم التمويل والضمانات يزيد من انتاجية سلع الصادرات السودانية.	42	47	8	3	0	2	840 .61	الموافقة
	%42	%47	%8	%3	0			

تقديم التمويل والضمانات الكافية يزيد من حجم التجارة الخارجية	45	45	7	3	0	2	380 .61	الموافقة بشدة
	%45	%45	%7	%3	0			
عدم وجود ودائع ذات آجال طويلة ومستقرة لفترات في البنوك لتمويل التجارة الخارجية آثر سلباً على عملية تمويل سلع الصادرات.	34	48	15	3	0	2	760 .47	الموافقة
	%34	%48	%15	%3	0			
الحظر الاقتصادي المفروض على السودان وامتناع بعض البنوك العالمية من التعامل مع بعض البنوك السودانية قلل من عمليات تمويل التجارة الخارجية.	23	42	17	18	0	2	240 .16	الموافقة
	%23	%42	%17	%18	0			
علي الرغم من الربحية العالية في تمويل قطاع التجارة الخارجية إلا أن التمويل الممنوح للمصدرين والمستوردين غير كافئ.	28	58	11	2	1	2	.113 700	الموافقة
	%28	%58	%11	%2	%1			
ضعف التمويل الممنوح لسلع الصادر قلل من حجمها وجودتها النوعية	42	46	9	3	0	2	800 .58	الموافقة
	%42	%46	%9	%3	0			

تقديم التمويل الكافي للواردات الرأسمالية يساعد في زيادة حجم الطاقة التصديرية .	35	50	10	5	0	2	000 .54	الموافقة
	%35	%50	%10	%5	0			
تتطلب قروض تمويل الصادر تقديم ضمانات قوية يعجز المصدر عن توفيرها في كثير من الأحوال مما حدا من حجم الصادر.	24	44	17	15	0	2	040 .21	الموافقة
	%24	%44	%17	%15	0			

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية2017م

بعد دراسة الجدول السابق لنتائج المحور الثاني (النسبة المخصصة من التمويل) نجد انه حصل على الوسيط(2) أي اوافق حسب مقياس ليكرت الخماسي. أي ان غالبية المبحوثين يوافقون علي ما جاء بالعبارات المكونة لهذا المحور.

ثالثاً : تحليل و مناقشة الفرضيات :

جدول رقم(4): نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات المحور الأول

العبارة	قيمة مربع كاي المحسوبة	القيمة الاحتمالية	التفسير	الوسيط	التفسير
تعتمد التجارة الخارجية في السودان علي التمويل المصرفي في أنشطتها المختلفة	100 .71	000 .0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
ضعف التمويل المصرفي هو أحد العقبات التي تحول دون تطوير التجارة الخارجية في السودان	760 .55	000 .0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

التمويل المصرفي المقدم بواسطة البنوك التجارية لقطاع التجارة الخارجية ضعيف ولا يغطي كل عملاء التجارة الخارجية	640 .50	000 .0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
السياسة التمويلية والنقدية للبنك المركزي هي إحدى معوقات عملية تمويل التجارة الخارجية في السودان	760 .19	000 .0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
السجل التجاري والائتماني لبعض المصدرين جعل بعض البنوك تعجز عن تقديم التمويل لهم مما أثر علي حجم التجارة الخارجية	040 .31	000 .0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
فرص المصدرين للحصول علي تمويل عند استخدام وسائل دفع أخري بخلاف الاعتماد المستندي تعتبر ضعيفة مما حدا من حجم التجارة الخارجية	280 .49	000 .0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: الباحثة من نتائج البرنامج SPSS

يتضح من الجدول ما يلي:

يتضح من الجدول رقم (4) أن : قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 71. 100 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 000 .0 وهي أقل من مستوى المعنوية 0. 05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2. مما يعني أن التجارة الخارجية في السودان تعتمد علي التمويل المصرفي في أنشطتها المختلفة . وقيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 55. 760 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 000 .0 وهي أقل من مستوى المعنوية 0. 05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2. مما يعني أن ضعف التمويل المصرفي هو أحد العقبات التي تحول دون تطوير التجارة الخارجية في السودان . وقيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 50. 640 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 025 .0 وهي أقل من مستوى المعنوية 0. 05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2. مما يعني أن التمويل المصرفي المقدم بواسطة البنوك التجارية لقطاع التجارة الخارجية ضعيف ولا يغطي كل عملاء التجارة الخارجية . و يمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 19. 760 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 000 .0 وهي أقل من مستوى المعنوية 0. 05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2. مما يعني أن السياسة التمويلية والنقدية للبنك المركزي هي إحدي معوقات عملية تمويل التجارة الخارجية في

السودان . وقيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 31. 040 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0. 000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0. 05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2 . مما يعني أن السجل التجاري والائتماني لبعض المصدرين جعل بعض البنوك تعجز عن تقديم التمويل لهم مما أثر علي حجم التجارة الخارجية. و قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 49. 280 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0. 000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0. 05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2 . مما يعني أن فرص المصدرين للحصول علي تمويل عند استخدام وسائل دفع أخري بخلاف الاعتماد المستندي تعتبر ضعيفة مما حدا من حجم التجارة الخارجية.

جدول رقم (5): نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات المحور الثاني

العبارة	قيمة مربع كاي المحسوبة	القيمة الاحتمالية	التفسير	الوسيط	التفسير
تقديم التمويل والضمانات يزيد من انتاجية سلع الصادرات السودانية.	840 .61	000 .0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
تقديم التمويل والضمانات الكافية يزيد من حجم التجارة الخارجية	320 .64	000 .0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
تقديم التمويل الكافي للواردات الرأسمالية يساعد في زيادة الطاقة التصديرية.	000 .54	000 .0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
عدم وجود ودائع ذات آجال طويلة ومستقرة لفترات في البنوك لتمويل التجارة الخارجية آثر سلباً على عملية تمويل سلع الصادرات.	760 .47	000 .0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
الحظر الاقتصادي المفروض على السودان وامتناع بعض البنوك العالمية من التعامل مع بعض البنوك السودانية قلل من عمليات تمويل التجارة الخارجية.	240 .16	000 .0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
علي الرغم من الربحية العالية في تمويل قطاع التجارة الخارجية إلا أن التمويل الممنوح للمصدرين والمستوردين غير كافئ	700 .113	000 .0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

ضعف التمويل الممنوح لسلع الصادر قلل من حجمها وجودتها النوعية	800 .58	000 .0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
تتطلب قروض تمويل الصادر تقديم ضمانات قوية يعجز المصدر عن توفيرها في كثير من الأحوال مما حدا من حجم الصادر.	040 .21	000 .0	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة	2	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: الباحثة من نتائج البرنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (5) أن:

قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي 61. 840 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 001 .0 وهي أقل من مستوى المعنوية 0. 05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2. مما يعني أن تقديم التمويل والضمانات يزيد من انتاجية سلع الصادرات السودانية. و قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 64. 320 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 000 .0 وهي أقل من مستوى المعنوية 0. 05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2 . مما يعني أن تقديم التمويل والضمانات الكافية يزيد من حجم التجارة الخارجية . و قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 000 .54 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 000 .0 وهي أقل من مستوى المعنوية 0. 05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2 مما يعني أن تقديم التمويل الكافي للواردات الرأسمالية يساعد في زيادة الطاقة التصديرية. و قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 760 .47 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 008 .0 وهي أقل من مستوى المعنوية 0. 05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2 . مما يعني أن عدم وجود ودائع ذات آجال طويلة ومستقرة لفترات في البنوك لتمويل التجارة الخارجية آثر سلباً على عملية تمويل سلع الصادرات. و قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 16. 240 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 000 .0 وهي أقل من مستوى المعنوية 0. 05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2. مما يعني أن الحظر الاقتصادي المفروض على السودان وامتناع بعض البنوك العالمية من التعامل مع بعض البنوك السودانية قلل من عمليات تمويل التجارة الخارجية. وقيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 113. 700 والقيمة الاحتمالية لها تساوي000 .0 وهي أقل من مستوى المعنوية 0. 05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2. مما يعني على الرغم من الربحية العالية في تمويل قطاع التجارة الخارجية إلا أن التمويل الممنوح للمصدرين والمستوردين غير كافئ . وقيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 58. 800 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 000 .0 وهي أقل من مستوى المعنوية 0. 05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2. مما يعني أن ضعف التمويل الممنوح لسلع الصادر قلل من حجمها وجودتها النوعية . وقيمة مربع كاي للعبارة الثامنة تساوي

21. 040 والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0. 000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0. 05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة وهذه الفروق لصالح الموافقين لأن قيمة الوسيط تساوي 2. مما يعني أن تتطلب قروض تمويل الصادر تقديم ضمانات قوية يعجز المصدر عن توفيرها في كثير من الأحوال مما حدا من حجم الصادر.

الخاتمة:

أولاً: النتائج

خلصت الدراسة إلى مجموعة النتائج الآتية:

1. ضعف التمويل المصرفي المقدم من البنوك السودانية هو أحد المشاكل التي أدت إلى عدم تطوير وزيادة حجم الصادرات السودانية الأمر الذي أفقدها حق المنافسة في الأسواق العالمية وحصول البلاد على عملات أجنبية.
2. عدم وجود ودائع ذات آجال طويلة ومستقرة لفترات في البنوك لتمويل التجارة الخارجية آثر سلباً على عملية تمويل تلك التجارة.
3. تعتبر مشكلة قلة السيولة الموجودة في البنوك السودانية عقبة تواجه تمويل التجارة الخارجية في السودان.
4. على الرغم من الربحية العالية التي تعود للبلاد من تمويل الصادر إلا أن التمويل الممنوح من البنوك ضعيف وغير كافي مما أثر ذلك على حصول البلاد على عملات صعبة.
5. أغلب عمليات التمويل التي تتم في البنوك السودانية لقطاع الصادر تتم عبر التمويل الذاتي للمؤسسات أو الأفراد والبنك عبارة عن وسيط فقط في إتمام العملية.
6. الحظر الاقتصادي المفروض على السودان وامتناع بعض البنوك العالمية في بعض الدول من التعامل مع البنوك السودانية آثر سلباً على عملية تمويل التجارة الخارجية.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة توفير التمويل المصرفي الكافي للصادرات السودانية حتى تستطيع النهوض وتأخذ موقعها في الأسواق العالمية.
2. إتباع سياسات تمويلية تشجيعية تساعد على النهوض بقطاع التجارة الخارجية الذي ظل ولسنين يعاني من الاختلالات الهيكلية.
3. على المصارف إيجاد حلول لمشكلة قلة السيولة في المصارف السودانية.
4. إنشاء بنك متخصص فقط في تمويل عمليات الصادر والوارد و لتقديم كافة أنواع التمويل بآجاله المختلفة وهو بلاشك سيكون له الأثر الكبير في زيادة معدلات حجم التجارة الخارجية في السودان.
5. على البنوك مشاركة الأفراد والمؤسسات في الدخول في عمليات تمويل الصادرات والواردات الأمر الذي يساعد في زيادة حجم تلك التجارة.
6. وضع سياسات تمويلية تشجيعية تساعد البنوك في الخوض في عمليات تمويل الصادر.
7. إعادة النظر في السياسات المتبعة في قطاع الصادر ووضع سياسات من شانها النهوض وتصحيح الاختلالات الهيكلية في سلع الصادرات السودانية .

قائمة المراجع

1. أحمد عبد الله إبراهيم، تمويل التجارة الخارجية، (الخرطوم : مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2010م) .
2. بنك السودان المركزي - إدارة الإحصاء، المؤجز الإحصائي للتجارة الخارجية، تقارير سنوات مختلفة.
3. حسن أحمد توفيق، التجارة الخارجية ، دراسة تطبيقية ، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر 1989م).
4. حسن أحمد توفيق، التجارة الدولية ، (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر 1989م) .
5. رشدي صالح عبدالفتاح صالح ، التمويل والمصرفي لمشروعات البنية التحتية ، (بيروت: اتحاد المصارف العربية 2006م) .
6. رعد حسن الصرن ، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة إلى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية، ج1، (عمان : دار الرضا للنشر ، 2000م).
7. الصديق طلحة محمد رحمة ، التمويل الإسلامي في السودان التحديات رؤى المستقبل ، (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2006م).
8. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ط4 ، (عمان: دار وائل للنشر 2003م) .
9. عبد العزيز أبو طالب ، ورقة عمل بعنوان التجارة والتمويل وأثرهما في تنمية الصادرات ، (ورقة قدمت في معرض الخرطوم الدولي الدورة 31 ، يناير 2014م).
10. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، التمويل والإدارة المالية في منشآت الأعمال، (د. ن: 2004م).
11. عثمان إبراهيم السيد ، الاقتصاد السوداني ، (الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، 1998م).
12. عطية عبد الحليم صقر، التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي الدولي، (القاهرة : دار النهضة العربية للنشر، 1997م).
13. عمران عباس يوسف ، العولمة واقتصاد السودان ، (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع 2008م) .
14. فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2005م) .
15. كاظم جاسم العيساوي ، الاقتصاد الكلي، (عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع ، ب ت).
16. كتوش عاشور وفورين حاج قويدر ، دور الاعتماد الستندي في تمويل التجارة الخارجية ، الملتقي الدولي حول (سياسات التمويل وأثرها علي الاقتصاديات والمؤسسات النامية ، جامعة بسكره ، 21 – 22 نوفمبر 2006م).
17. محمد الفاتح محمود بشير، التمويل والاستثمار في الإسلام، طm (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع 2016م).
18. منهل شوسر، وأحمد الديموني ، تحليل دور الصادرات في النمو الاقتصادي في الأردن ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، (عمان: جامعة اليرموك ، 2000م) .
19. منير إبراهيم الهندي ، الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر، ط3، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1997م).
20. نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، سلسلة الوجيز في العلوم الإدارية، (عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ب ت).
21. WWW. Googl. Com(منتدي التعليم التقني الجامعي) ، الساعة 3 ظهراً، 2016/9/18م.